محليات

طلاب في الحقوق «يزورون» نتائجهم

إبراهيم لـ«الوطن»: لم يُحل أي عضو هيئة تدريسية إلى القضاء وكلمة الفصل للمجلس التأديبي

| فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة البعث الدكتور بسام إبراهيم في حديث لـ«الوطن» عن إحالة ٢٢ طالباً في كلية الحقوق بجامعة البعث إلى لجان الانضباط وذلك بعد أن ثبت قيامهم بعملية تزوير وتلاعب في النتائج بالتواطؤ مع أحد موظفي قسم الامتحانات في الكلية الأمر الذي دفع رئاسة الجامعة للتدخل وإحالة الموظف إلى محكمة مسلكية ليتخذ بحقه الإجراء القانوني.

وأكد إبراهيم وضع آلية صارمة من رئاسة الجامعة لضبط أي حالات تزوير أو تلاعب تسيء للعملية التعليمية، على أن يتم إجراء أعمال تدقيق سرية مستمرة للوقوف عند أي خلل قد يحدث وسط اهتمام من مختلف الجهات بالسوية العلمية، وعدم حدوث أي تجاوزات.

ونفى رئيس جامعة البعث صدور أي قرار بإحالة أي عضو هيئة تدريسية إلى القضاء، مشيراً إلى أن القرار في ذلك يعود إلى لجنة التأديب التي يرأسها قاض، وهي التي تحقق في أي حالة تزوير تطول أي عضو هيئة تدريسية، مشيراً إلى أن موضوع إحالة أساتذة في عدد من الكليات بجامعة البعث سابقاً مازال منظوراً في المجلس التأديبي الذي يدقق حالياً في الموضوع، علماً أنه لم يصدر أي قرار حيال هذا الموضوع حتى تاريخه، مؤكداً اتخاذ الإجراءات التي تنصف الجميع، مع منع حدوث أي تجاوزات، كما أن أي مرتبط بالخطأ وأي مقصر سيحاسب سواء كان عضو هيئة تدريسية أم أي طالب من الطلاب.

ولفت إبراهيم إلى اتخاذ عدد من التغييرات في كلية الحقوق، وذلك بهدف رفع السوية، مبيناً أنه تم رفد الكلية بعدد من الموظفين لتحسين آلية العمل والأداء، ولاسيما أن هناك عدداً كبيراً من الطلاب مقابل عدم تغطيته من الأساتذة والكادر الإداري في مختلف الأقسام، منوها بوجود خطة لرفد مختلف الكليات بمزيد من الموظفين، موضحاً أن عدد الموظفين في كليات الجامعة والإدارة والمعاهد يصل إلى ٣ آلاف موظف وموظفة لـ ١٢٠ ألف طالب وطالبة في جامعة البعث، الأمر الذي دفع رئاسة الجامعة للاعتماد على المهندسين ممن تم فرزهم لأغراض إدارية غير تدريسية.

مشيراً إلى رفد قسم الامتحان في حقوق البعث بـ ٦ مهندسين، كما تم رفد عدد من الكليات بموظفين من الفئة الثانية، منوها بأن الجامعة بحاجة إلى مزيد من المهندسين، وبالإمكان الاعتماد على عدد من المهندسين ممن سيتم فرزهم من دورة عام ٢٠١٧.

> ٣ آلاف موظف فقط لـ ١٢٠ ألف طالب ما دفع رئاسة الجامعة للاعتماد على المهندسين لأغراض إدارية

وأكد إبراهيم أن الجامعة طلبت من كلية الحقوق تحويل عدد من المواد التقليدية إلى مؤتمتة وتشمل ١٢ مقرراً في التعليم النظامي ومثلهم في التعليم المفتوح، وذلك بعد تكرار الشكاوى وحدوث العديد من الإشكاليات مؤخراً، موضحاً أن الكليات الطبية جميعها مؤتمتة، علماً أن قرار الأتمتة يتخذ من رؤساء الأقسام بعد دراسة الموضوع من جميع تفاصيله.

وشدد رئيس الجامعة على معالجة نسب النجاح المتدنية في عدد من الكليات، عبر إشراك عدد من الأساتذة في بعض المقررات، وأن تكون الأسئلة شاملة وموضوعية وتراعي الطلاب، مؤكداً صدور توجيهات صارمة من رئاسة الجامعة عن اختيار نوعية الأسئلة وتوافقها مع الوقت المحدد، بما ينعكس على صعيد تحسين الأداء في مختلف الكليات.

وبين إبراهيم أن الجامعة وضعت خطة إستراتيجية لـ ٥ سنوات بالتعاون مع الكليات لاستكمال المشاريع القائمة وبناء مشروعات جديدة وتأهيل وتطوير وتحديث المخابر والعيادات السنية بمختلف التجهيزات والمستلزمات ووسائل تعليم تقنية حديثة، وإجراء أعمال الصيانة الدورية لعدد من الكليات، ورفد بعضها بأعضاء هيئة تدريسية ومعيدين وقائمين بالأعمال.

لجنة «الموازنة» في مجلس الشعب تنهي مناقشاتها لموازنات الوزارات

سوسان: «الخارجية» ستكون أول وزارة مؤتمتة بالكامل نهاية العام و٤٠٠ ألف وكالة مزورة في السنوات السابقة

| محمد منار حميجو

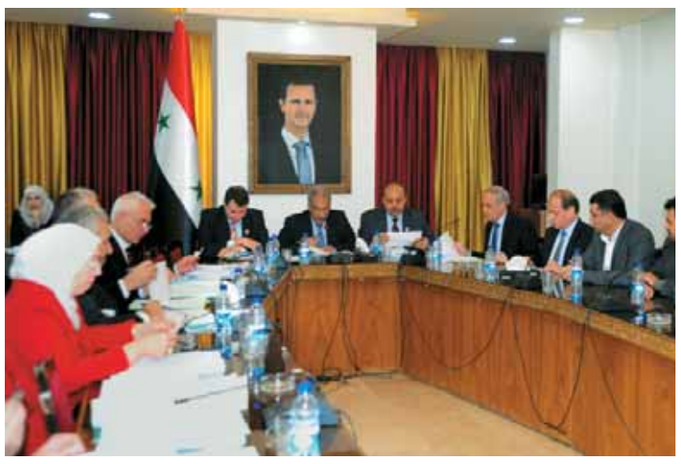

كشف معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان أن الوزارة ستكون مؤتمتة ١٠٠ بالمئة نهاية العام الحالي وستكون المؤسسة الأولى في ذلك، مؤكداً أن الوزارة عملت على هذا المشروع وخصوصاً أن البنية التشريعية موجودة.

وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس موازنة وزارتي الخارجية والإدارة المحلية والهيئات التابعة لمجلس الوزراء.

وخلال كلمة له في اجتماع اللجنة أعلن سوسان عن نحو ٤٠٠ ألف وكالة مزورة خلال السنوات الماضية، مؤكداً أنها أنجزت مشروعاً خاصاً بالوكالات وهو نظام البصمة في الوزارة الذي تم لضبط التزوير.

وأوضح سوسان أن الوكالة لا تصدق إلا بوجود صاحب العلاقة أو وكيله القانوني عبر أخذ بصمته.

وكشف سوسان عن استكمال مشروع الطابع الإلكتروني وهو فريد من نوعه، معتبرا أن هذا المشروع يساهم في السهولة والدقة في العمل إضافة إلى توفير ثمن الطوابع الورقية.

وأوضح سوسان أن هذا الطابع يتصف بمواصفات عالية وأنه تم تزويد الكثير من السفارات بالأمور اللوجستية اللازمة، مشيراً إلى مشروع الوصل الإلكتروني الذي يصل السفارات السورية مع الإدارة المركزية وأن له أثراً كبيراً جداً على الصعيد الإعلامي والسياسي.

وأكد سوسان أن أهمية المشروع تأتي بأن السفارات السورية تستطيع من خلاله الاطلاع على المراسلات التي ترد إلى الإدارة المركزية من مختلف السفارات السورية لتطلع على الخطوات في أي قضية معينة في العالم وموقف الإدارة المركزية من ذلك.

وأعلن سوسان أن الوزارة أحدثت ما يسمى الهاتف الإلكتروني أي إن الاتصالات بين السفارات السورية والإدارة المركزية تتم عبر هذا الهاتف، موضحاً أن هذا سيوفر مبالغ كبيرة على الدولة باعتبار أن التكلفة ستكون صفر.

وأضاف سوسان: إنه تم التعامل مع مركز الدراسات والبحوث العلمية الذين أنجزوا المشروع وبمبلغ زهيد وبالتالي فإنه يحقق جدوى كبيرة جداً.

وأكد سوسان أنه سيتم الاعتماد على الحقيبة الدبلوماسية لنقل البريد بين السفارات، مضيفاً: نحن في صدد التواصل مع الهيئة الناظمة للاتصالات لاعتماد التوقيع الإلكتروني باعتبار أن الأمور المالية دقيقة، مشيراً إلى أنه يوجد في عام ٢٠٠٧ قانون خاص بالحكومة الإلكترونية إلا أنه لم يطبق حتى الآن.

كما ناقشت اللجنة موازنة الهيئة العامة للرقابة والتفتيش فكشفت رئيستها آمنة الشماط أن هناك وعداً جاداً من مجلس الوزراء بزيادة التعويض لمفتشي الهيئة والجهاز المركزي للرقابة المالية.

وخلال ردها على أعضاء اللجنة أكدت الشماط أن الهيئة طوت قرارات لوزراء بحق مراقبين داخليين في الوزارات باعتبار أنه تم اتخاذها من دون الرجوع إلى الهيئة.

وأشارت الشماط أن القانون لا يسمح للهيئة بنشر قضايا الفساد التي تحقق بها أو اسم الذي يتم التحقيق معه، معلنة أن المبالغ الواجب تحصيلها كبير جداً وأن المحصل منها فعليا من الممكن لم يتجاوز ١٥ بالمئة من دون أن تذكر الرقمين.

ولفتت الشماط إلى أن الهيئة تضع يدها على الكثير من قضايا الفساد لكن ليست بالضرورة أن تكون كبيرة هناك قضايا صغيرة أيضاً، مشيرة إلى أن هناك قضايا لا تعتبر فساداً بل من الممكن أن تصدر بشكل خاطئ من مرتكبها إلا أن الهيئة تحقق فيها.

من جهته كشف مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر أن معدل البطالة انخفض إلى ١٠ بالمئة في البلاد بعدما ارتفع في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ إلى ٤٦ بالمئة من حجم القوى العاملة والمقدرة بـ٤ ملايين الذين يعملون ويبحثون عن عمل.

> رئيسة «هيئة التفتيش»: لم نحصل إلا ١٥ بالمئة من الأموال الواجب تحصيلها أثر الفساد

> لا يسمح القانون لنا بنشر أسماء من يتم التحقيق معهم

> مدير «مركز الإحصاء»: البطالة انخفضت من ٤٦ إلى ١٠ بالمئة

وخلال رده على مداخلة أعضاء اللجنة أرجع عامر هذا الانخفاض إلى هجرة عدد كبير من اليد العاملة وخصوصاً أن ٨٠ بالمئة من الذين هاجروا من اليد العاملة وهذا ما أدى إلى انخفاض القوى العاملة في البلاد، مضيفاً: كما في عام ٢٠١٤ الكثير من الشباب تطوعوا في القوات الرديفة للقوات المسلحة إضافة إلى أن بعض الأعمال بدأت تنمو وخصوصاً في القطاع الخدمي.

وأكد عامر أنه لا يوجد إهمال للعمل الإحصائي في سورية بل أنه يأتي في المرتبة الثانية في حين في الكثير في دول العالم يكون في المرتبة الأولى، مشيراً إلى أنه في فترة الحرب تأثر العمل الإحصائي باعتبار أن هناك صعوبة في الدخول إلى بعض المناطق.

وأشار عامر إلى أن المركز نفذ ٦٢ مسحاً في فترة الحرب إلا أن المشكلة التي يعاني منها المركز هو منع نشر البيانات وهذه رؤية الحكومة، كاشفاً عن إعداد مشروع مرسوم يخص العمل الإحصائي وهو بصيغته النهائية وأنه في حال صدوره هناك الكثير من العقبات التي تواجه.

٤١٦ طالباً وطالبة من حماة والرقة وإدلب

| حماة- محمد أحمد خبازي

وصل صباح أمس ٤١٦ طالباً وطالباً من حماة والرقة وإدلب، للمشاركة في اختبارات المرحلة الثالثة من الأولمبياد العلمي السوري، في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والمعلوماتية، في مركز الشهيد عدنان عيسى بمدينة حماة.

وبيّن المشرف العلمي على الأولمبياد في حماة الدكتور رامز الخطيب لـ«الوطن» أن هذه المرحلة حاسمة والمنافسة شديدة، فهي على مستوى سورية، وسيتم اختيار الطلاب الذين يحققون أعلى الدرجات، وعددهم ٤٠ طالباً وطالبة.

أمين فرع الشبيبة بحماة شادي سعادة بيّن أنه تم اختيار طلاب حماة من كل روابط المدينة والريف، وتقدموا للاختبارات بروح عالية، ومنهم ٦٨ طالباً وطالبة لاختبار الرياضيات، و ٦٩ للفيزياء، و٨٨ للكيمياء و٧١ لعلم الأحياء، و٦٨ للمعلوماتية.

وبيّن مدير تربية حماة يحيى منجد أن عدد طلاب حماة المتقدمين للاختبار بلغ ٣٦٤ لأن روابطها الشبيبية كثيرة، فيما تقدم ٢٦ طالباً من الرقة ومثلها من إدلب، وتم تجهيز المركز بشكل جيد.

مدير تربية إدلب عبد الحميد المعمار بين أن ٢٦ طالباً تقدموا لهذه الاختبارات. فيما أكد معاون مدير تربية الرقة فراس العالول، أن ٢٦ طالباً تقدموا أيضاً لهذه الاختبارات وهم من المقيمين بحماة، لتعذر وصول الطلاب إلى حماة.

اختبار قدرات الذكاء والتحليل

٣٠٦٥ شاباً وشابة يتنافسون على مراكز الإبداع في المحافظات

| محمود الصالح

أكدت هيئة التميز والإبداع وجود ٣٠٦٥ طالباً وطالبة من الصف الأول الثانوي يتنافسون في المرحلة الثالثة بعد أن كانت انتهت المرحلتان الأولى والثانية لتصفيات المرحلة الثالثة للأولمبيات العلمي السوري على مستوى المحافظات.

ويأتي ذلك في إطار إستراتيجية الهيئة في الكشف عن مواهب التميز العلمي التخصصي من خلال الأولمبيات العلمي السوري ومشروعه الوطني الشبابي الذي يبحث عن المتميزين في كل محافظات القطر.

والعمل على تطوير قدراتهم وتعزيز مهاراتهم من خلال منافساته العلمية وبرامج التأهيل والتدريب والمشاركات القارية والعالمية وتحقيق الإنجازات الدولية، في رحلة تبدأ موسمها المحلي مطلع كل عام دراسي مع طلاب وطالبات الصف الأول الثانوي العلمي من كل المحافظات من خلال التصفيات الهرمية، وسلسلة اختباراتها العلمية المتصاعدة والتخصصية بكل من علوم (الرياضيات- الفيزياء- الكيمياء- المعلوماتية- علم الأحياء)، بحثاً عن الأكثر تميزاً، مع الإشارة إلى أن منافسات الأولمبيات العلمي السوري انتقلت من مرحلة المناطق إلى مرحلة المحافظات.

يشارك في تصفيات المحافظات (٣٠٦٥) شاباً وشابة من الصف الأول الثانوي من كل محافظات القطر ممن تأهلوا عن تصفيات المناطق التي أقيمت خلال تشرين الثاني الحالي.

وكانت اختبارات المرحلة الثالثة قد جرت يوم أمس حيث جرى التنافس من خلال اختبارات علمية توضع أسئلتها من اللجان العلمية المركزية بالأولمبيات العلمي وتقام في مركز محدد من كل محافظة.

تهدف اختبارات المحافظات إلى اكتشاف القدرات بالذكاءات والتحليل والاستنتاج، وفور انتهاء الاختبارات يتم تصحيح أوراق الإجابات من الموجهين المختصين واللجان العلمية الفرعية في المحافظة.

بعد احتساب العلامات يتم حصرها مركزياً من كل المحافظات، والحائزين أعلى (٥٠) علامة على مستوى القطر في كل مادة علمية يتأهلون إلى تصفيات المرحلة الرابعة والنهائية التي تقام أواخر العام الحالي في دمشق لتحديد الأوائل على مستوى القطر.

المنافسات العلمية هي فرصة مهمة للطامحين بالتميز في إحراز مراكز متقدمة على مستوى القطر محلياً وأخذ مكانهم في الفرق العلمية الوطنية لتمثيل سورية عالمياً في الصيف القادم أولمبيات الرياضيات (بريطانيا) الكيمياء (فرنسا) المعلوماتية (أذربيجان) علم الأحياء (هنغاريا).

و٣٣٥ طالباً في اللاذقية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير التربية في محافظة اللاذقية عمران أبو خليل أن التربية أقامت الاختبار الثالث للاولمبياد العلمي للمواد العلمية وبلغ عدد الطلاب المتقدمين في هذا الاختبار ٣٣٥ طالباً منهم ٧٥ طالباً من المركز الوطني للمتميزين.

وأشار أبو خليل إلى أن عملية التصحيح تتم مباشرة من قبل لجنة محكّمة من أساتذة جامعيين وموجهين اختصاصيين ومدرسين أوائل، لافتاً إلى أنه سيتم اختيار الفائزين من هذا الاختبار إلى آخر على مستوى القطر كمحافظات والفائز من الأخير سيخوض اختباراً مع دول أخرى.

وبيّن أبو خليل أن ما يميز هذا الاختبار انه كان عاماً في المرحلة الأولى إذ شمل كل مدارس الجمهورية العربية السورية الحكومية والخاصة والمستولى عليها، مبيناً أن جميع طلبة الصف الأول الثانوي شاركوا في المرحلة الأولى من اختبار الأولمبياد هذا العام.

محافظ الريف يوضح ملابسات ضياع إضبارة عقد مدخل داريا

إبراهيم لـ«الوطن»: الحكومة ستقدم قروضاً ميسرة للصناعيين الذين تضررت مصانعهم في عدرا

| عبد المنعم مسعود

بيّن محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أن أضرار السيول في ريف دمشق تبلغ ١٠ مليارات ليرة، منها ٥ مليارات ليرة أضرار المحافظة من البنى التحتية في المدينة الصناعية، مبيناً بأن أضرار الصناعيين سيتم حسابها بالتعاون بين المحافظة ووزارة الصناعة من أجل رفعها للحكومة.

وكشف إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أن الحكومة ستقدم قروضاً ميسرة للصناعيين، كما وجه رئيس الحكومة في اجتماعه بالمدينة الصناعية، مبيناً أن آلية احتساب الأضرار ستكون ذاتها المستخدمة في تعويض أضرار المحاصيل الزراعية.

وأوضح المحافظ أن التكلفة الإجمالية للأضرار إذا ما أضيفت لها أضرار الصناعيين ستكون أكثر من ١٠ مليارات ليرة بكثير، إضافة إلى ٢,٨ مليار ليرة لإنشاء قناة لدرء السيول عن المدينة الصناعية يمكن تجزئة تكلفتها بين المحافظة ووزارة الموارد المائية.

وبيّن إبراهيم أن أضرار المواطنين والبنى التحتية والمزروعات في قرى الجبة وقرى وادي بردى تصل إلى ٥ مليارات منها ٥٠٠ مليون لقرية الجبة و٨٠٠ مليون لقرى في وادي بردى يضاف إلى ذلك تعويض أضرار المواطنين الذين دخلت المياه إلى بيوتهم أو الذين تضررت محاصيلهم الزراعية. ولفت المحافظ أن آلية الصرف في الوقت الحالي ستعتمد على الوفورات من الموازنة الإسعافية بانتظار بداية العام والموازنة الجديدة.

وأكد إبراهيم أن المحافظة قامت بتنظيف مجاري السيول وفتح العبارات حتى لا تتكرر الكارثة مرة أخرى، مبيناً أن السبب الأساسي فيها التعديات على مجاري السيول وضيق العبارات في بعض المناطق، منوهاً بأن بعض الإجراءات تستلزم وقتاً لإنجازها.

وفي السياق كشف محافظ ريف دمشق أن سعر دونم الأرض في مدينة السيارات قد يبدأ بسعر ٢٠ مليوناً وينتهي بسعر ٥٠ مليوناً كسعر مبدئي.

وأشار إبراهيم إلى أن عدد المسجلين على المقاسم السكنية وصل إلى ٧٠ مكتتباً لتاريخه على مساحات مختلفة تتراوح بين ٢٥٠ متراً وصولاً إلى ٥ آلاف وهم الأكثرية.

ولفت إبراهيم إلى أن عملية التسجيل الأولية لا تستلزم دفع أي مبالغ وأن المحافظة تهدف منها إحصاء عدد المتقدمين ليصار إلى لحظ ذلك في عملية التخطيط للمقاسم وقياس الحاجة المطلوبة لافتاً إلى أن المحافظة ستأخذ بالحسبان أي زيادة محتملة في المستقبل مبيناً أن المساحة الحالية للمدينة ١٤٥٠ دونماً وتالياً يمكن زيادتها ٥٥٠ دونماً أيضاً.

وأكد إبراهيم مسؤولية المحافظة في تأمين جميع الخدمات على حين يقع على عاتق المرخص بناء المحضر وفقاً للمواصفات ولنسب إنجاز ستعتمد في دفتر الشروط التي ستصدر لاحقاً حيث إن من لا يلتزم ويبدأ بالبناء يسحب منه الاكتتاب، مبيناً أن المدينة ستضم فروعاً للبنوك إضافة إلى باقي الخدمات.

وحول موضوع ضياع إضبارة عقد مدخل داريا بين المحافظ أن العملية غير مقصودة وأن الإضبارة لها مسار يبدأ من البلدية ويمر بالمحافظة ومكاتبها ومن ثم وزارة الإدارة المحلية وتالياً رئاسة الحكومة، موضحاً أن الإضبارة بعد أن فقدت تم إرسال صورة مصدقة عنها من البلدية والمحافظة إلى وزارة الإدارة المحلية وتالياً إلى رئاسة الحكومة لتصديق العقد، مبيناً أنه تم إعطاء أمر مباشرة لمؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لذلك فإن عملية التصديق مسألة إجرائية ولا ننتظرها وجميع الإجراءات إجراءات نظامية، معيداً السبب في ضياع الإضبارة إلى عمليات استلام وتسليم المكاتب التنفيذية.

> سعر دونم الأرض في مدينة السيارات من ٢٠ إلى ٥٠ مليون ليرة

وأشار إبراهيم إلى وجود عوائق أمام عودة أهالي داريا خصوصاً إلى المنطقة (ب) لعدم توافر أي خدمات، مضيفاً: المحافظة تبحث عن سبب قلة عودة الأهالي إلى المنطقة (أ) لتعمل على إزالة أي أسباب تظهر، مؤكداً عدم وجود عائق أمام ترميم المواطنين لبيوتهم وأن البطاقات التي تصدرها البلدية هي لعدم التعدي على الملكيات.

وأجرى المحافظ اتصالاً مع مدير كهرباء الريف خلدون حدى أثناء اللقاء مع «الوطن» موجهاً إياه بضرورة تركيب مراكز تحويل في المنطقة (أ) بحلول الجمعة القادمة ليتمكن المواطنون من إكمال أعمالهم، وموجهاً له باستبدال المتعهد إذا لم يجر عمله.

ضبط الإنفاق في «البريد» زاد الإيرادات ١٣ بالمئة هذا العام

| قصي محمد

صرّح مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» بأن الإيرادات زادت هذا العام بنسبة ١٣ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، مبيناً أنه في الوقت ذاته كان هناك ضبط كبير في عملية الإنفاق خلال هذا العام، معتبراً أن ذلك مؤشر إيجابي وخاصة في مجال الضبط في عملية الإنفاق والحد من الهدر في المال العام.

وأكد أن استخدام ضبط الإنفاق جاء بشرط ألا يكون له أي تأثير سلبي في سير العمل في المؤسسة، مبيناً أن ذلك بدا واضحاً من خلال العديد من المؤشرات التي بدت واضحة عبر ارتفاع نسبة الواردات المحققة في الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

وأوضح أحمد أثر ضبط الإنفاق على موضوع الوقود والزيوت المصروفة سنوياً، حيث أدى إلى انخفاض في استهلاكها هذا العام بنسبة ٢٩ بالمئة، أما بالنسبة للأدوات المكتبية فقد انخفض بنسبة ٤٣ بالمئة و٢٧ بالمئة لمواد التغليف.

وفي تفاصيل بنود زيادة الإيرادات، أشار أحمد إلى أن زيادة الإيرادات كانت بنسب مختلفة ومتفاوتة، مبيناً أن نسبة زيادة الإيرادات في خدمة الحوالات بلغت ٣٥ بالمئة، وإيرادات التخليص ازدادت ثلاثة أضعاف، وبالنسبة لزيادة واردات بريد الرسائل فقد وصلت إلى ١٦ بالمئة، وإيرادات عقود الشركات المرخصة ازدادت بنسبة ٢٠ بالمئة.

وفي سياق متصل لفت أحمد إلى دور عملية الأتمتة الإلكترونية التي بدأت بها المؤسسة مؤخراً والتي تعتبر ذات أولوية لمتخذ القرار، كاشفاً عن إبرام المؤسسة عقدا لأتمتة ١٠ مكاتب بريدية في فروع المؤسسة بالمحافظات وهي مكاتب بريد ازرع والصنمين في محافظة درعا، ومكاتب بريد بلودان وأشرفية صحنايا وببيلا بمحافظة ريف دمشق.

وفي حلب نفذت أتمتة لمكتب بريد الشهباء، وفي دمشق نفذت أتمتة لمكاتب بريد المزة والقصاع والدويلعة، وفي حمص نفذت أتمتة لمكتب بريد شين، مبيناً أن التوجيه إلى أتمتة عمل مكاتب البريد مستمر لجميع مكاتب المؤسسة، مشيراً إلى أن ذلك يأتي بالتوازي مع طرح الحكومة لمشروع الحكومة الإلكترونية الذي يتم العمل عليه حاليا، وموضحاً أن الهدف من ذلك توفير حسن سير أعمال السورية للبريد وزيادة نشاطها وتنوع خدماتها المقدمة على المستويين الداخلي بين مختلف مصالحها والخارجي إزاء المواطن والقطاع الخاص ومختلف مكونات المجتمع.

وخلال توضيحه لمفهوم الحكومة الإلكترونية، بين أحمد أن المواطن حاليا يطلب الخدمة من خلال زيارة الجهة الحكومية المخول بها تقديم هذه الخدمة، مبيناً أنه عندما يتم تطبيق الحكومة الإلكترونية يمكن الحصول على الخدمات المطلوبة من دون الحاجة إلى حضور المستفيد من تلك الجهة أي يمكن الحصول عليها من مكتبه أو منزله أو عبر مقاهي الإنترنت عندما تتوافر بها الإمكانيات المطلوبة للوصول إلى مواقع تلك الجهات على شبكة الإنترنت.